أخبار البحرين
أخبار الخليج
العدد (17459) - السنة الخمسون - السبت 21 رجب 1447هـ - 10 يناير 2026م
www.akhbar-alkhaleej.com

وزير التنمية الاجتماعية ردا على سؤال للنائب محمد جناحي:

بدء التشغيل التدريجي لمجمع الهمم الشامل خلال الربع الأول من العام الجاري

توفير منظومة متكاملة تواكب التطورات الحديثة لتقديم الخدمات لذوي الهمم

كتب: وليد دياب

أكد وزير التنمية الاجتماعية أسامة بن صالح العلوي أن مجمع الهمم الشامل الواقع في منطقة عالي سيوفر منظومة متكاملة من الخدمات التأهيلية للأشخاص ذوي الهمم بمختلف فئاتهم، حيث يضم المجمع عشرة مبان متخصصة في موقع واحد سيتم تشغيلها بالشراكة مع الجهات الحكومية والأهلية والخاصة ذات العلاقة، بما يضمن توفير منظومة متكاملة من الخدمات التي تحقق أعلى مستويات الاستفادة من خلال توفير المناخات الملائمة لذوي الهمم وتأهيلهم وتمكينهم واستقلاليتهم.

○ وزير التنمية الاجتماعية.

○ النائب محمد جناحي.

وكشف الوزير في رده على سؤال للنائب محمد جناحي عن قيام الوزارة بوضع خطة تشغيل تدريجية للمجمع بدءا من الربع الأول من العام الحالي، التي ارتكزت على تجربة الوزارة الرائدة في الشراكة المجتمعية مع الجهات الاهلية والخاصة في تشغيل عدد من مباني المجمع، وفق الحاجة الفعلية لكل مبنى وبالتخصصات اللازمة لضمان توفير الخدمة بالجودة المطلوبة.

وأوضح ان مساحة الأرض المخصصة للمجمع تبلغ حوالي 29106 أمتار مربعة، بمساحة بناء إجمالية تبلغ 18765 متراً مربعاً، مضيفا أنه قبل التشغيل الكامل للمجمع تم استخدامه من قبل وزارة الصحة في ظل التدابير المتخذة للتعامل مع الانتشار العالمي لجائحة فيروس كورونا COVID-19، حيث تم تحويل المجمع مؤقتا إلى مركز حجر صحي، ما ترتب عليه تأجيل تشغيل المجمع، وذلك لتنفيذ أعمال صيانة شاملة بالتنسيق مع وزارة الأشغال، التي قامت بدورها بإجراء تقييم شامل لحالة المرافق وتحديد نطاق أعمال الصيانة اللازمة وكلفتها.

وأشار الى انه تم تسلم التقارير الفنية واعتماد ميزانية الصيانة، وقد تبع ذلك مخاطبة الجهات المعنية من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لطرح المناقصات اللازمة لتنفيذ أعمال الصيانة التي شارفت على الانتهاء، حيث شملت أعمال الصيانة الهيكلية لمباني المجمع، وصيانة جميع التمديدات والأجهزة الكهربائية (تحديث أنظمة مكافحة الحريق، وصيانة المصاعد، واستبدال الإنارة، وأنظمة التكييف والتهوية)، وأعمال السباكة، إضافة إلى أعمال الصباغة الداخلية والخارجية، وتبديل الأرضيات

وأفاد بأنه في مطلع عام 2025م عكفت الوزارة على دراسة الاحتياجات الفعلية لقطاع رعاية وتأهيل ذوي الهمم، حيث تم وضع تصور متكامل لتشغيل مباني مجمع الهمم الشامل بما يتلاءم مع الاحتياجات الراهنة ويواكب التطورات الحديثة في مجال تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الهمم، وبما يعزز التزام مملكة البحرين بالمواثيق والمعاهدات الدولية ذات الصلة، وقد تم تحديد دور كل مبنى على نحو يضمن تكامل الخدمات وتنوعها، وذلك على النحو الآتي:

-1 مركز عبدالله كانو للتقييم والتشخيص: وسيكون المحطة الرئيسية لتشخيص وتقييم اعاقات ذوي الهمم ووضع خطط الرعاية والتأهيل المناسبة لكل حالة على حدة، كما سيقدم المركز خدمات متخصصة في العلاج النفسي والطبيعي المكثف بالشراكة مع المستشفيات الحكومية، وطاقة المبنى الاستيعابية تقدر بنحو 1300 مستفيد سنويا «جميع الاعمار»، وتتولى ادارته التشغيلية إدارة التأهيل الاجتماعي.

-2 نادي سلوة لذوي الهمم: وسيكون متخصصا في تقديم خدمات التأهيل اللاحق للأشخاص ذوي الهمم من ذوي الاعاقات الذهنية ممن انهوا برامج التأهيل المهني ولا تسمح قدراتهم بالانخراط في سوق العمل، وطاقته الاستيعابية 150 مستفيدا شهريا «45-15 سنة»، وسيتم تشغيله بالشراكة مع القطاع الأهلي.

-3 دار الإيواء للأشخاص ذوي الإعاقة: وهو خدمة الايواء لذوي الهمم من الاعاقات الذهنية الشديدة الذين لا عائل لهم، مع توفير الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية والتأهيلية اللازمة، ويستوعب 50 مقيما سنويا «59-3 سنة»، وتديرها إدارة التأهيل الاجتماعي.

-4 نادي ذوي الهمم للترفيه: وهو ناد نهاري يوفر فعاليات وأنشطة ترفيهية متنوعة لمختلف أنواع الاعاقات، ويستوعب 150 مشاركا شهريا «59-18 سنة»، ويدار بالشراكة مع القطاع الأهلي.

-5 مبنى إداري: وهو عبارة عن مركز خدمات ذوي الهمم، والمكاتب الإدارية التابعة لإدارة التأهيل الاجتماعي، إضافة إلى مكاتب الدعم المخصصة لخدمة الأشخاص ذوي الهمم، ومكاتب التسجيل للاستفادة من مختلف الخدمات التي تقدمها الوزارة.

-6 مركز الطفل للرعاية النهارية: يقدم خدمات رعائية وتأهيلية للأطفال ذوي الهمم من ذوي الاعاقات الذهنية المتوسطة والشديدة، ويستوعب 120 طفلا شهريا «18-6 سنة»، وتشرف عليه إدارة التأهيل الاجتماعي.

-7 النادي الصحي لذوي الهمم: وسيوفر النادي الصحي معدات رياضية متخصصة لذوي الهمم وفق أفضل المعايير والمواصفات الدولية، وسيخدم مختلف الاعاقات.

-8 مركز التأهيل الارشادي: يقدم خدمات الرعاية النهارية للأطفال ذوي الهمم المصابين بالشلل الدماغي، من خلال تطبيق برنامج التأهيل الارشادي، ويستوعب 90 طفلا شهريا «18-3 سنة» ويتم تشغيله بالشراكة مع القطاع الخاص.

-9 مركز التوحد للتأهيل: ويختص بتقديم خدمات تخصصية لفئة ذوي الهمم من ذوي اضطراب طيف التوحد، عبر استقطاب خبرات محلية ودولية وتوظيف التقنيات الحديثة في بيئة تأهيلية متقدمة، ويستوعب 100 مستفيد شهريا «18-3 سنة»، ويشغل بالشراكة مع القطاعين الأهلي والخاص.

-10 مبنى متعدد الاستخدامات: ويقدم المبنى خدمات التعريف والترويج والتسويق للخدمات المقدمة لذوي الهمم وتوفير مساحات مشتركة للجمعيات والمراكز الأهلية العاملة في مجال رعاية ذوي الهمم لإقامة فعالياتهم.

وزير التنمية الاجتماعية ردا على النائب د. منير سرور:

العمل على تسهيل الإجراءات لتقليص مدة إتمام بعض الخدمات بواقع 50%

تتبع معلومات المستفيدين لضمان الاستحقاق وعدالة التوزيع وحفظ المال العام

أكد وزير التنمية الاجتماعية أسامة بن صالح العلوي الحرص على استفادة جميع المستحقين بحسب الإجراءات من خدمات الوزارة بشكل شهري، حيث يتم عمل التتبع الدوري لمعلومات المستفيدين عبر الربط الإلكتروني الشهري مع الجهات ذات العلاقة، لضمان الاستحقاق، وعدالة التوزيع، والحفاظ على المال العام، مضيفا أن وزارة التنمية الاجتماعية تقدم خدماتها دعماً للفئات المستفيدة بناءً على الاشتراطات والإجراءات الموضوعة بحسب ما تنص عليه القوانين والقرارات المنظمة لها.

وأضاف في رده على سؤال للنائب د. منير سرور أن وزارة التنمية الاجتماعية تعكف على إعادة هندسة العمليات على النحو الذي يسهل ويبسط من الإجراءات ويقلل من الوقت المستغرق في تقديم خدماتها، وذلك من خلال تطوير اتفاقيات مستوى الخدمة، وتعزيز عمليات الربط مع الجهات الحكومية الأخرى، إضافة إلى التحول الرقمي من خلال فتح قنوات إلكترونية تمكن المستفيدين من خلالها تقديم طلباتهم عبر بوابة الحكومة الإلكترونية، الأمر الذي أسهم في تقليص المدة اللازمة لإتمام بعض الخدمات بواقع 50% مقارنة بالمدة السابقة.

وأوضح أن الوزارة تحرص على تحديث بيانات المستفيدين بشكل منتظم، وفقا لنصوص قانون الضمان الاجتماعي رقم (18) لسنة 2006، حيث انه يجب على مستحق المساعدة الاجتماعية، أو من ينوب عنه قانوناً، أن يبلغ الوزارة بكل تغيير يطرأ على الحالة الاجتماعية

○ د. منير سرور.

أو الاقتصادية أو الصحية له أو لأسرته ويقتضي تعديل المساعدة أو إلغاءها، كما يجب عليه في حالة تغيير محل الإقامة الدائم إخطار الوزارة بمحل إقامته الجديد، وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ حدوث التغيير، كما تقوم الوزارة بحث المواطنين الكرام على تحديث بياناتهم بشكل منتظم متى ما طرأت تغييرات على حالتهم الاجتماعية أو الاقتصادية، وذلك لضمان جاهزية الوزارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب.

إضافة إلى ذلك تقوم الوزارة بإجراء بحث تتبع دوري شامل لظروف أصحاب المساعدات الاجتماعية ورفع تقارير بشأنهم إلى الوزير ليصدر قراراً باستمرار صرف المساعدة أو تعديلها أو إلغائها بحسب الأحوال، ويكون التعديل أو الإلغاء اعتباراً من أول الشهر التالي للتاريخ الذي حدث فيه التغيير.

كما يتم التتبع الدوري عبر الربط الإلكتروني الشهري مع الجهات ذات العلاقة، وفق آلية ومرجعية واضحة تضمن فاعلية التحديث ودقته.

وتقوم إدارة المساعدات الاجتماعية بالوزارة بتتبع حالات المستفيدين إلكترونياً والتأكد من استمرارية الاستحقاق بناء على حالات المستفيدين من خلال الربط الشهري لجميع الطلبات المعتمدة والمرشحة حديثا للتحقق من أي تغيير يطرأ على الحالة (مثل تغير الدخل أو الحالة الاجتماعية أو عدد أفراد الأسرة)، وتهدف هذه المراجعة إلى التحقق من استيفاء المستفيدين للشروط والمعايير المحددة، وتعزيز كفاءة الصرف.

وقال الوزير إن وزارة التنمية الاجتماعية تضطلع بدور رئيسي في جانب الرعاية والتأهيل للأشخاص ذوي الهمم من خلال برامج ومراكز التأهيل الحكومية الموضوعة لكل فئة عمرية، وبحسب نوع الإعاقة، كما تشرف الوزارة على عدد من المراكز الخاصة والأهلية التي توفر مختلف برامج الرعاية والتأهيل للأشخاص ذوي الهمم في مملكة البحرين.

وبالإضافة إلى عمل الوزارة مع وزارة العمل بحسب قانون رقم (74) لسنة 2006 بشأن رعاية وتأهيل وتشغيل ذوي الإعاقة على التنسيق لحصول المؤهلين للعمل من ذوي الهمم على وظائف مناسبة تحقق لهم الاستقرار الاجتماعي، وبناء على الشراكة المجتمعية بين وزارة التنمية الاجتماعية والقطاع الخاص، يحصل ذوو الهمم وكبار السن على امتيازات وتخفيضات من عدد من مؤسسات القطاع الخاص لخدماتها ومنتجاتها، وتسعى الوزارة على توسيع هذه الامتيازات بشكل مستمر، وفيما يتعلق ببرامج السكن لذوي الهمم فإن ذلك يقع ضمن نطاق جهات حكومية أخرى.

وأشار الوزير إلى أن وزارة التنمية الاجتماعية تعمل وتتعاون بشكل وثيق مع جميع الجهات الحكومية ذات العلاقة فيما يتعلق بتوفير البيانات والإحصاءات والتنسيق لتنفيذ أي مبادرات مشتركة لدعم التوجه المتعلق بتمكين ذوي الهمم والدفع باستقلاليتهم، لافتا إلى أن هذه الجهود تتسق مع أهداف اللجنة الوطنية لرعاية شؤون ذوي الهمم المنشأة بموجب قرار صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء رقم (43) لسنة 2025، التي تختص بمتابعة تنفيذ السياسات والخطط الوطنية ذات الصلة، وتنسيق الجهود بين الجهات الحكومية لضمان اتساق الخدمات وتحقيق أفضل المخرجات لهذه الفئات.

وأكد وزير التنمية الاجتماعية أن الوزارة تجري بشكل مستمر مراجعات دورية شاملة لكل الخدمات التي تقدمها بهدف تطويرها ورفع مستويات تقديمها للمواطنين، في إطار حرص الحكومة على استمرار تطوير الخدمات الحكومية وتعزيز كفاءتها، بما يسهم في تحقيق التطلعات والأهداف المنشودة.

وزارة التنمية الاجتماعية:

مراجعة شاملة للاستراتيجية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الهمم

كتبت: ياسمين العقيدات

أوصت لجنة الخدمات في مجلس النواب بالموافقة على مرسوم قانون بتعديل بعض أحكام القانون بشأن رعاية وتأهيل وتشغيل ذوي الإعاقة وذلك لتطوير المنظومة التشريعية بما يواكب التحولات المفاهيمية والحقوقية المعاصرة، والتعزيز من كرامة الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم، وتوفير بيئة تشريعية دامجة تضمن مشاركة ذوي الإعاقة الكاملة والفعالة في مناحي الحياة المختلفة، ومساواتهم مع سائر أفراد المجتمع، من خلال إعادة تنظيم الأحكام المتعلقة باللجنة المعنية برعاية شؤون ذوي الإعاقة، وإعادة تعريف اللجنة وفقا لما أقرته السياسات والخطابات الرسمية التي تعزز النظرة الإيجابية لهذه الفئة، بالإضافة الى توحيد المصطلحات بين النصوص التشريعية المعمول بها والهياكل التنظيمية المختصة بما يضمن الاتساق التشريعي، ويمنع الازدواج أو الغموض في التطبيق المؤسسي.

وأكدت هيئة التشريع والرأي القانوني في ردها أن مبررات إصدار المرسوم بقانون ضرورية، وذلك لتطوير المنظومة التشريعية بما يواكب التحولات المفاهيمية والحقوقية المعاصرة، والتعزيز من كرامة الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم، بالإضافة إلى مراجعة الأطر القانونية القائمة وتحديثها بما ينسجم مع التوجهات والسياسات الوطنية الرامية إلى تمكين هذه الفئة.

وأشارت الهيئة إلى أهمية توفير بيئة تشريعية دامجة تضمن مشاركة ذوي الإعاقة الكاملة والفعالة في مناحي الحياة المختلفة، ومساواتهم مع سائر أفراد المجتمع وذلك تنفيذاً للاستراتيجية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارها خارطة الطريق الذي رسمته مملكة البحرين لتحقيق متطلبات الأساسية للوفاء بالالتزامات المقررة عليها بموجب الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما ينعكس إيجاباً في التقارير الدولية التي تلتزم المملكة بتقديمها وفقاً للاتفاقية.

وبينت الهيئة أهمية توحيد المصطلحات بين النصوص التشريعية المعمول بها والهياكل التنظيمية المختصّة بما يضمن الاتساق التشريعي، ويمنع الازدواج أو الغموض في التطبيق المؤسسي، وإعادة تعريف اللجنة المعنية برعاية شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك وفقاً لما أقرته السياسات والخطابات الرسمية التي تعزز النظرة الإيجابية إلى هذه الفئة، وتسلط الضوء على قدراتهم وإسهاماتهم الفاعلة في مختلف مجالات الحياة بما ينسجم مع التوجه الوطني.

من جانبها، اتفقت وزارة التنمية الاجتماعية مع المبررات الواردة بمذكرة هيئة التشريع والرأي القانوني، التي استندت إليها في إصدار المرسوم بقانون، بما في ذلك ما يتعلق بالوفاء بالالتزامات الدولية ذات الصلة، والحاجة إلى تطوير النصوص القانونية لمواكبة المستجدات، وتنفيذ الاستراتيجية والخطط الوطنية لدمج الأشخاص ذوي الهمم في المجتمع، وتلافي أي تعارض قد ينشأ عن تطوير بعض المصطلحات والمسميات التشريعية والبرامج الميدانية، ضمانًا لانسيابية الخدمات واستمراريتها.

وأكدت وزارة التنمية الاجتماعية أن الاستعجال في إصدار المرسوم بقانون كان مبررًا بحكم اعتبارات المصلحة العامة والالتزامات الدستورية والدولية، وبما يكفل تعزيز منظومة الرعاية والتأهيل للأشخاص ذوي الهمم بصورة متكاملة وفعالة.

أما بخصوص الاستراتيجية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الهمم فبينت الوزارة أنه بعد التعديل الوزاري وما ترتب على ذلك من تغييرات في الإدارة العليا للوزارة، وما تبعها من تطوير للمسارات الإدارية والتنظيمية، فقد تطلب الأمر إعادة دراسة وتقييم الأليات والأدوات التشريعية والاستراتيجيات ذات الصلة، من بينها الاستراتيجية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الهمم (2027-2023).

وأشارت الوزارة الى انها تعمل حاليًا على مراجعة شاملة للاستراتيجية وتطويرها بالتنسيق مع الجهات الوطنية المعنية، تمهيدًا لاعتماد الصيغة المحدّثة منها من قبل مجلس الوزراء وفق الإطار الزمني المحدد.

عبدالله الرميحي ومهدي الشويخ يطلبان الانضمام إلى لجنة التحقيق المعنية ببحث شواغر التوظيف

○ النائب عبدالله الرميحي.

○ النائب مهدي عبدالعزيز.

أدرجت في جدول أعمال جلسة مجلس النواب القادمة 4 طلبات تتعلق بعضوية اللجان المؤقتة للتحقق، حيث تقدم النائبان عبدالله الرميحي ومهدي عبدالعزيز الشويخ بطلب للانضمام إلى عضوية لجنة التحقيق البرلمانية المعنية ببحث شواغر التوظيف المدرجة في كشوفات وزارة العمل، وآلية غلق ملفات الباحثين عن عمل، وإيقاف بدل التعطل.

وفي السياق ذاته ورد طلبان من النائب هشام عبدالعزيز العوضي والنائب إيمان حسن شويطر للتنازل عن عضويتهما في اللجنة المؤقتة لدراسة الاقتراح برغبة بشأن تعزيز كفاءة الأداء المؤسسي للاتحادات والأندية الرياضية، وذلك ضمن البنود المدرجة على جدول أعمال الجلسة المقبلة.